

# تحليل اقتصادي لأداء مصر في مؤشر سيادة القانون والعدالة (دراسة تحليلية مقارنة)

بحث مقدم الى المؤتمر الدولي السنوي الثالث والعشرون  
الأبعاد القانونية والاقتصادية لمنظومة التقاضي في  
القرن الحادي والعشرين  
في الفترة من ٢١ - ٢٢ أبريل ٢٠٢٤ م  
Legal and economic dimensions of the litigation system  
in the twenty-first century

إعداد

أ.د. / رضا عبد السلام إبراهيم  
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية  
كلية الحقوق جامعة المنصورة ومحافظ الشرقية الأسبق

## تحليل اقتصادي لأداء مصر في مؤشر سيادة القانون والعدالة (دراسة تحليلية مقارنة)

### المحتويات

- أولاً: تعريف بالمؤشر وأهميته وأهمية العلاقة بين القانون والقضاء والاقتصاد.
- ثانياً: معايير قياس سيادة القانون والعدالة لوضع ترتيب لدول العالم.
- ثالثاً: أفضل وأسوأ الدول أداء في المؤشر.
- رابعاً: وضع سيادة القانون والعدالة على المستوى العربي.
- خامساً: تطور أداء مصر في مؤشر سيادة القانون والعدالة.
- سادساً: المقترحات.

### أولاً: العلاقة بين القانون والقضاء والاقتصاد:

- القاعدة القانونية تنظم علاقات..والعلاقات إما اقتصادية بطبيعتها أو لها انعكاسات اقتصادية..فلاقتصاد هو الهدف.
- ومن ثم لا حديث عن تطور اقتصادي واستدامته في غياب القانون والقضاء القادر على إنزاله على الواقع لتوفير البيئة المواتية لكافة المتعاملين.
- كيف تتحدث عن استثمار زنقل تكنولوجيا – مثلاً – في غياب دولة القانون والقضاء المستقل الكفء النزيه؟
- كيف تصان الحقوق (المادية والفكرية) في غياب القانون والقضاء القادر؟

- لذا، انظر لخارطة العالم...الدول التي تنعم بدولة القانون وبالقضاء الكفاء المستقل النزيه هي بالطبع دول متقدمة اقتصاديا وتقنيا وديمقراطيا.

#### تعريف بمؤشر سيادة القانون والعدالة

- يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 2009 لقياس أوضاع العدالة وسيادة القانون في أغلب دول العالم.
- يصدر عن منظمة أو مشروع العدالة العالمي ومقره واشنطن بالولايات المتحدة، وهو منظمة مستقلة ومتعددة التخصصات والمخرجات والإصدارات.
- يغطي هذا المؤشر أوضاع العدالة (المدنية والجنائية) وسيادة القانون في عدد 142 دولة ويزداد عدد الدول المدرجة فيه عاما بعد عام.
- اعتمد المشر على استبيانات على عدد 149 ألف أسرة حول العالم وعدد 3400 دراسة على رجال القانون

#### أهداف مؤشر العدالة العالمي

- يستهدف المؤشر بناء قاعدة بيانات تعين صناع القرار في مختلف الدول على الارتقاء بدولة القانون والعدالة المدنية والجنائية وحقوق الانسان، من خلال التعلم من أفضل الممارسات.
- يؤكد المؤشر على أهمية سيادة القانون في الحد من الفساد ومكافحة الفقر والمرض ودعم التنمية، في ظل حكومة تخضع للمساءلة وهو ما يخلق مناخاً داعماً للحلم والفرص والإبداع بكافة أشكاله.

- يحظى هذا المؤشر باهتمام عالمي كبير من كافة المؤسسات الدولية السياسية والاقتصادية وصناع القرار في الشركات متعددة الجنسيات وغيرها من المنظمات ذات الصلة.
- ومن ثم نحن هنا نعرف بالمعروف والمنشور والمستخدم على المستوى العالمي.

### ثانياً: معايير وأسس قياس سيادة القانون والعدالة ووضع ترتيب للدول.

١. القيود المفروضة على صلاحيات الحكومة (من قبل المشرع، القيود القضائية، الرقابة والمراجعة، محاسبة المسئول الفاسد، انتقال السلطة وفقاً للقانون)
٢. مستوى الفساد (عدم استخدام التنفيذي لسلطته، القضائي، الجيش والشرطة، التشريعية)
٣. الانفتاح الحكومي (شفافية العمل الحكومي، نشر القوانين والقرارات الإجراءات، المشاركة المدنية، الشكاوى)
٤. حماية الحقوق الأساسية (المساواة وغياب التمييز لأي سبب، كفالة حقوق الحياة، الرأي، حقوق المتهم، المعتقد، الخصوصية، التجمع، العمل)
٥. النظام والأمن (السيطرة على الجريمة بفعالية، الصراعات المدنية، عدم اللجوء للعنف لاقتضاء الحقوق).
٦. كفاءة وعدالة وشفافية تنفيذ القوانين واللوائح بشكل لائق ودون تأخير.
٧. أوضاع العدالة المدنية (التكلفة والتمييز والفساد والتدخل الحكومي والسرعة وبدائل تسوية المنازعات)
٨. العدالة الجنائية (التحقيق وفاعليته، القضاء الجنائي وكفاءته، النظام الإصلاحي، الحياد، الفساد والنزاهة، التدخل الحكومي، حقوق المتهم وعدالة الإجراءات)

- يضم المؤشر في آخر إصداراته ١٤٢ دولة من إجمالي دول العالم تغطي مختلف القارات، وتحديدًا الدول الكبرى والمؤثرة في كل قارة.
- الملاحظة الرئيسية هي أن عدد الدول المدرجة في المؤشر في تزايد مستمر، فمثلاً، كان عدد الدول ١١٣ في ٢٠١٦ بلغ ١٤٢ في آخر إصدار، وهو ما يعني أن هناك طلب على السلعة (المنتج وهو المؤشر) وانتظار لها.
- يتم ترتيب دول العالم بناء على النقاط المسجلة في المؤشرات الثماني المشار إليها وتكون النقاط الأقرب للواحد الصحيح هي الأفضل في مجال دولة القانون والعدالة.
- في حين تكون الدول التي تكون نقاطها أقرب إلى الصفر هي الأسوأ في مجال العدالة ودولة القانون.

### ثالثًا: أفضل وأسوأ الدول أداءً في المؤشر.

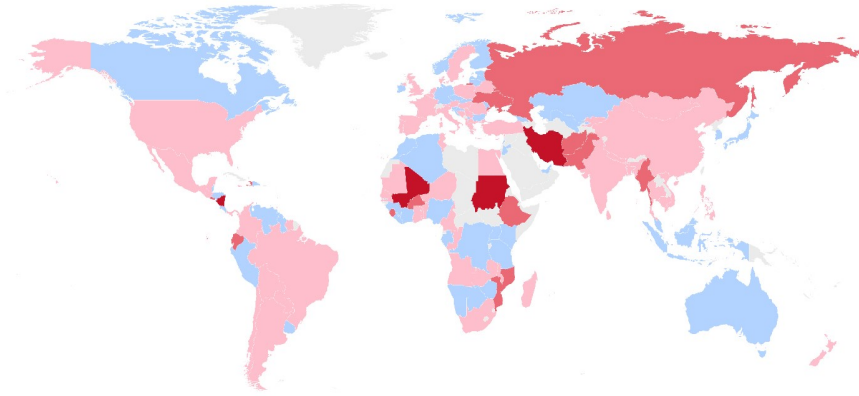
- تنبؤاً دول أوروبا الغربية كقاعدة مقدمة المؤشر، في حين تحل الدول الفقيرة والنامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا في ذيل المؤشر.
- ورغم ذلك، فإن دولا كسنغافورة حلت في المرتبة ١٧ عالمياً في حين حلت فرنسا في المرتبة ٢١ وأمريكا في المرتبة ٢٦.
- الملحوظة الأساسية والتي قد تتطلب دراسة قانونية مستفيضة، وهي أن الدول الاسكندنافية (وهي تتبنى النظام القانوني الاسكندنافي) تتربع على مقدمة هذا المؤشر وغيره من المؤشرات العالمية، فالدنمرك تتقدم المؤشر بنحو ٠,٩٠ نقطة تلتها النرويج ثم فنلندا ثم السويد ولكسمبورج!
- فهل لطبيعة النظام القانوني (لاتيني، أنجلو ساكسوني أو اسكندنافي) دور في هذا التباين الكبير؟!

Country/Jurisdiction	Overall Score*	Global Rank
Denmark	0.90	1
Norway	0.89	2
Finland	0.87	3
Sweden	0.85	4
Netherlands	0.84	5
Germany	0.84	6
Austria	0.82	7
New Zealand	0.82	8
Canada	0.81	9
Estonia	0.81	10

Number of  
Countries that:

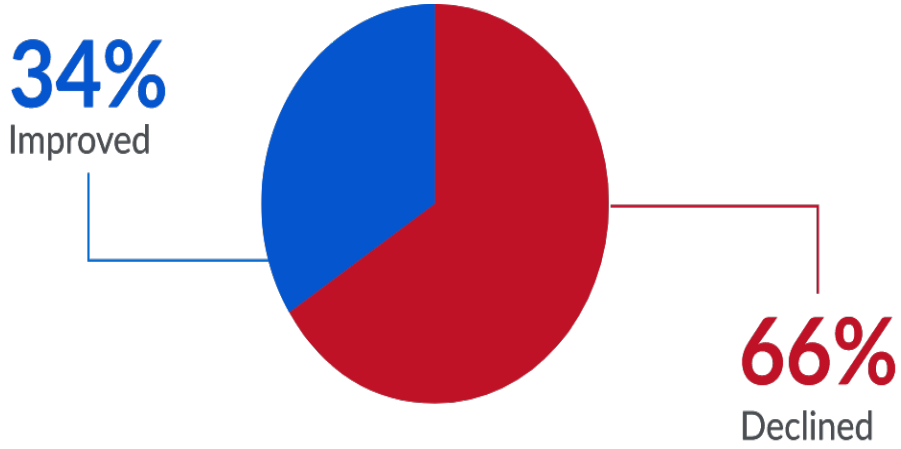
Declined  
↓ 82

Improved  
↑ 58

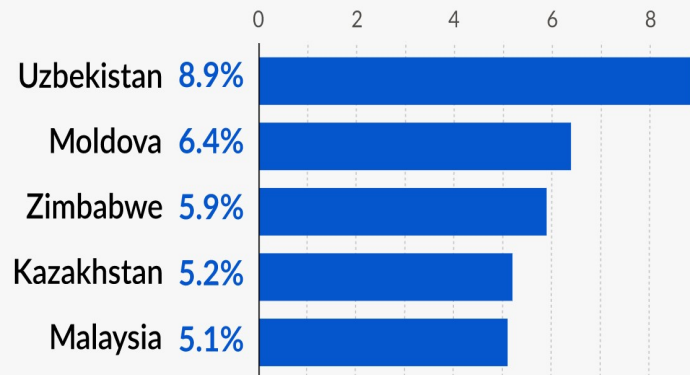


### In 2 out of 3 countries, civil justice systems weakened last year.

Between 2022 and 2023, civil justice scores around the world fell due to longer delays, weaker enforcement, and declining access and affordability.



#### ► BIGGEST RULE OF LAW GAINS 2016-2023



## أسوأ ١٠ دول ترتيباً في المؤشر

- تتوزع بين قارات أفريقيا وهي صاحبة نصيب الأسد بـ ٤ دول من ١٠ ومن بينها مصر.
- وثلاثة من آسيا وثلاثة من أمريكا اللاتينية.
- ومن بين آخر ٤٢ دولة هناك ٢٥ دولة أفريقية، وتوزع الباقيون بين آسيا وأمريكا اللاتينية.
- كقاعدة هناك علاقة ارتباط قاطعة بين ترتيب تلك الدول وبين أوضاعها الاقتصادية والسياسية ومن ثم دولة القانون والعدالة.
- دارت نقاط آخر ١٠ دول بين ٠,٣٦ من النقطة و ٠,٢٦ من النقطة.
- حلت الصين في المرتبة ٩٧ وروسيا في المرتبة ١١٣.
- رابعاً: وضع سيادة القانون والعدالة على المستوى العربي.
- ضمن المؤشر في إصداره ٢٠٢٣ عدد ١٠ دول عربية بعد ضم الكويت لأول مرة في هذا الإصدار.
- كان التمثيل الأفضل للدول العربية في آسيا وتحديداً في الخليج العربي مقارنة بباقي الدول العربية الممثلة في المؤشر.
- تتقدم الإمارات الدول العربية في هذا المؤشر (٣٧ عالمياً) وفي أغلب المؤشرات العالمية.
- كان الأداء الأسوأ لكل من لبنان ١٠٧، السودان ١٣٢، موريتانيا ١٣٣، مصر ١٣٦ على التوالي.
- ومن ثم فإن مصر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية التسع الممثلة في هذا المؤشر.

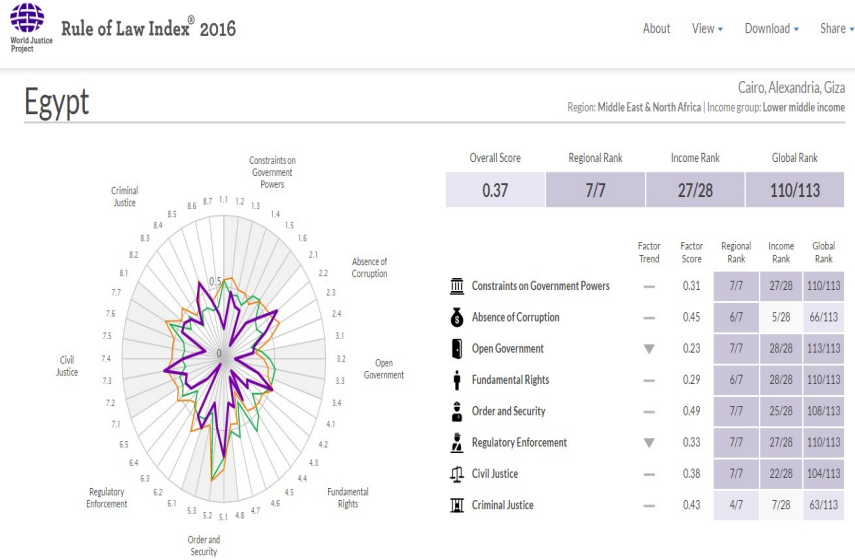


• الإمارات ٣٧ الكويت ٥٢ الأردن ٦٢ تونس ٧٢ الجزائر ٨٤ المغرب ٩٢



## خامسا: تطور أداء مصر في مؤشر سيادة القانون والعدالة.

- مصر دولة كبرى ومحورية، ولهذا، ما من مؤشر عالمي يصدر إلا وتكون مصر من أول الدول الممثلة فيه..فقد يختار واضعوا أي مؤشر عددا من الدول من كل منطقة أو قارة، لا يمكن لأي مؤشر يصدر إلا وتكون مصر ممثلة فيه.
- مصر ممثلة في هذا المؤشر منذ إصداره الأول في ٢٠٠٩.
- حلت مصر في المرتبة ١٣٦ بعدد ٠,٣٥ من النقطة، في حين أن نقاط الدنمرك التي تعتلي قمة المؤشر عدد ٠,٩٠ من النقطة.
- على المستوى العربي، حلت مصر في المرتبة الأخيرة بين الدول العربية التسع الممثلة في المؤشر.



التصنيف الدخل * *	التصنيف الإقليمي *	التصنيف العالم ي	القطاع
37/36	9/9	142/140	القيود المفروضة على صلاحيات الحكومة
37/18	9/7	142/102	غياب الفساد
37/37	9/9	142/142	الحكومة المفتوحة
37/35	9/8	142/140	الحقوق الأساسية
37/27	9/9	142/112	النظام والأمن
37/32	9/9	142/133	الإنفاذ التنظيمي
37/31	9/9	142/130	العدالة المدنية
37/24	9/8	142/111	العدالة الجنائية

## المقترحات

- توجيه نسبة معتبرة من الدارسين والباحثين والمبتعثين لدراسة تجربة الدول الاسكندنافية لأنها بوجه عام تعكس مختلف المؤشرات العالمية، وبالقطع للقانون والقضاء دور حاسم في هذا التميز.
- إرسال شباب القضاة والمعنيين بالحقل القضائي في برامج تدريب للدول الاسكندنافية.

- الاستفادة من تجربة سنغافورة كدولة رائدة ونموذج رائع في التنمية وفي اعلاء دولة القانون والمؤسسات.
- تراوح ترتيب مصر في ٥ من المؤشرات الفرعية (من إجمالي ٨ مؤشرات) بين ١٣٠ و ١٤٢، وهو ترتيب لا يليق مطلقا بأحلام وطموحات مصر، لذا مطلوب الاستفادة من تجربة الدول التي تعطي مقدمة المؤشر لتحسين ترتيبنا في الاصدارات القادمة، وهو ما سيبعث برسالة إيجابية للمعنيين بقضايا الاستثمار والتنمية.
- ترتيب مصر في مؤشر العدالة المدنية (القضاء المدنى) ال ١٣٠ عالميا من ١٤٢ دولة، وهو ما يتطلب الإسراع بقضايا الميكنة والتحول التقني والتقاضي الإلكتروني والرقابة الدقيقة والأطر الزمنية لسرعة الفصل في المنازعات.

خالص دعائي وأمنياتي،